تأثير مشكلة المياه على العلاقات التركية مع دول المصب لنهري دجلة والفرات[▽]

The impact of the water problem on Turkish relations with the countries downstream of the Tigris and Euphrates rivers

أ.بوسكين سليم* أ.أنغام عادل حبيب العزاوي **

Buskin Slim Angham Adel Habib Al-Azzawi

الملخص:

تشكل المياه محور الجغرافيا السياسية في كل مرحلة من مراحل التاريخ وفي كل منطقة من مناطق العالم وهي أساس التفاعلات الحضارية والصراعات والتدخلات الخارجية. ففي أوائل القرن الحادي والعشرين تحول موضوع المياه الى قضية ساخنة ومركزية في السياسات الدولية وفي الصراعات الإقليمية، فالبيئة الدولية شهدت ولا زالت تشهد كثيرا من المشكلات في مقدمتها شحة المياه كما هي في منطقة الشرق الأوسط، حيث يقول الخبير الأمريكي **توماس ناف** (Naff): " ان المياه في الشرق الأوسط قضية اقتصادية وسياسية واجتماعية، وتمتد لأن تصبح مصدرا محتملا للصراع، وهو ما يجعلها ذات بعد عسكري ".

وتعتبر قضية المياه في منطقة الشرق الأوسط على قدر كبير من الأهمية لاسيما في العراق وسوريا، لأنهما يتأثران وبشكل كبير بما تحدده تركيا من كمية المياه المنسابة اليهما، اذ تهدف الاستراتيجية المائية التركية الى الاستفادة من مياه نهري دجلة والفرات الى اقصى حد، وذلك من خلال استغلال مياه النهرين مستقبلا عن طريق الاستمرار في إقامة السدود والمشاريع، وتبتغي تركيا من ذلك تحقيق حلمها في ان تصبح دولة محورية ومسيطرة إقليميا، وبالتالي سيؤثر ذلك مستقبلا على العلاقات بين تركيا وكل من سوريا والعراق بحسب ما ستؤول اليه تلك الاستراتيجية.

الكلمات المفتاحية: (الأزمة، أزمة المياه، حروب المياه، الشرق الأوسط، الاستراتيجية التركية)

Abstract:

Water forms the focus of political geography at every stage of history and in every region of the world, and it is the basis of civilizational interactions, conflicts, and external interventions. In the early twenty-first century, the issue

▽ تاريخ التقديم : 2024/1/12 تاريخ القبول: 2024/2/8 تاريخ النشر: 2024/3/31

* كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية/ جامعة الجزائر 3 boussekinsalim@gmail.com

** كلية القانون/ جامعة التراث anghamadil232@gmail.com

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

of water turned into a hot and central issue in international politics and regional conflicts. The international environment witnessed and continues to witness many problems, most notably water scarcity, as it is in the Middle East region, where American expert **Thomas Naff** says: "Water in the Middle East is an economic, political and social issue, and it extends to becoming a potential source of conflict, which makes it have a military dimension." The issue of water in the Middle East region is considered of great importance, especially in Iraq and Syria, because they are greatly affected by what Turkey determines about the amount of water flowing to them. The Turkish water strategy aims to benefit from the waters of the Tigris and Euphrates rivers to the maximum extent, by exploiting the waters of the two rivers in the future by continuing to build dams and projects, and Turkey seeks to achieve its dream of becoming a pivotal and regionally dominant country, and thus this will affect the relations between Turkey and both Syria and Iraq in the future, according to what this strategy will lead to.

• **Key words:** (crisis, water crisis, water wars, Middle East, Turkish strategy)

المقدمة:

تعد قضايا المياه من أهم القضايا الحساسة المتعلقة بالأمن القومي والأمن الغذائي والثروة المائية، التي تعد من أهم العناصر في الطبيعة ولها أهمية بالغة في الحياة البشرية على جميع الأصعدة. ويعتقد ان الحرب القادمة ستكون حرب مياه في ظل تفاعلات دولية غير مستقرة، فالبيئة الدولية شهدت ولا زالت تشهد كثيرا من المشكلات في مقدمتها شحة المياه. وقد جهد الباحثون في مختلف الاختصاصات السياسية والاقتصادية والهيدرولوجية ...الخ في التعبير عن التداعيات الخطيرة والاثار الفادحة لظاهرة شحة المياه العذبة نتيجة الظروف المناخية أو البيئية أو السياسية المتمثلة بسياسات الاحتكار من قبل دول المنبع الى دول المجرى والمصب.

وتعتبر قضية المياه في منطقة الشرق الأوسط على قدر كبير من الأهمية لا سيما في العراق وسوريا، لأنهما يتأثران وبشكل كبير بما تحدده تركيا من كمية المياه المنسابة اليهما، وقد استغلت تركيا هذه المسألة في تحقيق غايات عدة أدت في النتيجة الى خلافات وتدهور العلاقات فيما بين الأطراف الثلاث. وذلك بسبب غياب القدر الكافي من التنسيق والتعاون بين الأطراف المختلفة لعدم رؤية مشتركة تضمن نسبة من مصالح هذه الأطراف وفق الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمياه، لذلك تستمر حالة عدم الاستقرار في العلاقة بين دولة المنبع تركيا التي تتحكم وتنفذ استراتيجية مائية تصب في خدمة مصالحها

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

القومية في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية، دون مراعاة مصالح دول الجوار لا سيما العراق، والذي نتج عنها تبعية مائية.

تلك الاستراتيجية التركية المتمثلة في إقامة سدود ومشاريع على نهري دجلة والفرات، وما تحاول تركيا لاحقا أن تقوم به من عملية تنموية اقتصادية وصناعية وزراعية كبيرة وبفترة قياسية، وذلك لضمان اللحاق بركب الاتحاد الأوروبي الذي يفرض على تركيا أن تقوم بعملية تصحيح لاقتصادها الذي كان يعاني من التضخم وسوء الإدارة، وقد تمكنت من تحقيق خطوات اقتصادية هامة في هذا المجال.

ومما لا شك فيه أن الاستراتيجية المائية التركية تهدف الى الاستفادة من مياه نهري دجلة والفرات الى اقصى حد، وذلك من خلال استغلال مياه النهرين مستقبلا عن طريق الاستمرار في إقامة سدود ومشاريع، والذي بدوره يؤثر سلبا على حصة سوريا والعراق المائية. وتبتغي تركيا من ذلك تحقيق حلمها في أن تصبح دولة محورية ومسيطرة إقليميا، وبالتالي سيؤثر ذلك مستقبلا على العلاقات بين تركيا وكل من سوريا والعراق بحسب ما ستؤول اليه تلك الاستراتيجية.

إشكالية البحث:

نفذت تركيا استراتيجية مائية لتحقيق عدة أهداف على المستوى الداخلي والخارجي، ونتجت عن هذه الاستراتيجية أزمة مياه لكل من سوريا والعراق، فهل تتمكن تركيا من الاستمرار في استراتيجيتها في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية، للمحافظة على العلاقات مع الدولتين.

لذا ان إشكالية هذه الدراسة تقوم على ان تركيا تنتهج سياسات محددة في قضية المياه تجاه سوريا والعراق، وتوظفها لخدمة مصالحها وأهدافها، وهنا تثار التساؤلات الاتية:

1. ما هي مشكلة المياه في الشرق الأوسط وما هي أثارها الاستراتيجية على سوريا والعراق؟
2. ما هي الأهداف الاستراتيجية المائية لتركيا على المستوى الداخلي والخارجي؟
3. ما هي اهم النتائج والانعكاسات للاستراتيجية المائية التركية على الأزمة المياه في كل من سوريا والعراق؟
4. ما هو مستقبل أزمة المياه بين تركيا وسوريا والعراق؟

منهجية البحث:

سنستخدم اكثر من منهج في هذا البحث ومنها، المنهج التاريخي لسرد الحقائق والاحداث التاريخية حول مسألة المياه، والمنهج الوصفي التحليلي وذلك للتعرف على المتغيرات وتحليل دورها وتأثيرها على

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

استراتيجية تركيا المائية، فضلا عن المنهج الاستشرافي الاحتمالي لصاغة المشاهد المستقبلية لتلك الاستراتيجية.

هيكلية البحث:

سيتم تقسيم الدراسة الى مقدمة و محورين وخاتمة: حيث يتناول المحور الأول: جذور وخلفيات مشكلة المياه في الشرق الأوسط وأثارها الاستراتيجية على الأطراف العربية، وقد جاء في ثلاثة مطالب، المطلب الأول الجذور التاريخية لمشكلة المياه في الشرق الأوسط ظ(تركيا – سوريا – العراق)، والمطلب الثاني الخلافات العربية – التركية على نهري دجلة والفرات، والمطلب الثالث المشاريع المائية التركية أثارها على الأطراف العربية. والمحور الثاني: الاستراتيجية المائية التركية تجاه رافدي دجلة والفرات، وذلك في ثلاثة مطالب، المطلب الأول يتناول مفهوم الاستراتيجية المائية التركية، ويتناول المطلب الثاني أهداف الاستراتيجية المائية التركية، وأخيرا يتناول المطلب الثالث تداعيات ومشاهد الاستراتيجية المائية التركية على سوريا والعراق.

أولاً: جذور وخلفيات مشكلة المياه في الشرق الأوسط وأثارها الاستراتيجية على الأطراف العربية

1- الجذور التاريخية لمشكلة المياه في الشرق الأوسط (تركيا – سوريا – العراق)

في السابق لم تثير أية مشكلة بخصوص عملية استغلال مياه نهري دجلة والفرات وذلك بسبب وقوع النهرين من المنبع الى المصب تحت سيادة دولة واحدة، الا ان بوادر مشكلة المياه أخذت تبدأ بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى[1]، وما ترتب على ذلك من قيام دول جديدة اختصت الأولى بالمجرى الأعلى للنهر وحظيت الثانية وهي سوريا بالمجرى الأوسط منه في حين بقي المجرى الأسفل وهو الأكبر ضمن الأراضي العراقية[2]، وبذلك تغيرت طبيعة نهر الفرات واصبح نهرا دوليا بعد ان كان وطنيا فلم يعد استغلال مياهه من اختصاص دولة واحدة وانما تنازعت في ذلك مصالح اكثر من دولة، ويفرض ذلك ضرورة ضمان مصالح دولة المجرى الأسفل للنهر، وتامين احتياجاتها المائية لأنها ستكون المتضرر المباشر والرئيس من أي استغلال للمياه يفتقر للتنظيم والتنسيق لاسيما فيما يمثله نهر الفرات من أهمية حيوية لدوله الثلاث لاسيما العراق، ليس من اجل الري فقط بل من حيث انتاج الطاقة الكهربائية أيضا[3]

(1) هيثم الكيلاني، قضية نهري دجلة والفرات بين تركيا وسوريا والعراق، وقائع المؤتمر السنوي الثالث، المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، مصر،1998، ص1.

(1) احمد الرشيدي واخرون، المشكلات المائية في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1994، ص18.

(2) قيس ناطق محمد، تركيا وحرب المياه، مجلة العلوم السياسية، العدد 10، السنة الرابعة، جامعة بغداد، 1993، ص18.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المصدر : https://aawsat.com/home/article/1344671

ان التقسيمات الوطنية والسياسية مجتمعة مع حقائق الطبيعة التي فرضت على تركيا والعراق اقتسام مياه الأنهار التي تنساب عبر أراضي البلدين، جعل هذا البلد وذاك معتمدا في اشباع احتياجاته من المياه على نوايا جارة الحسنة، كما ان مشاريع التنمية المنفذة في احد البلدين والهادفة الى استغلال المزيد من المياه لغرض الري او لتوليد الطاقة الكهربائية كان من شأنها ان تؤدي الى عدم الارتياح في البلد الاخر، وبالفعل كانت تشكل مصدرا للنزاع بين هذين البلدين.

وكان من اهم الأنهر التي عليها خلاف بين تركيا ودولتي الجوار العربي (سوريا والعراق) هو نهر الفرات الذي ينبع من هضبة أرمينيا في تركيا ويتكون من التقاء رافديه الرئيس بين (مراد صو وفرات صو) في منطقة كيبان، ويبلغ طول النهر حوالي (2880 كم) منها (1000 كم) في تركيا و(680 كم) في سوريا و(1200 كم) في العراق وتبلغ مساحة حوض نهر الفرات (444 الف كم^2) موزعة بين تركيا وسوريا والعراق[1]. ويصب في نهر الفرات داخل سوريا ثلاثة روافد وهي[2]: نهر الساجور ونهر البليخ

(1) ماجد داوود، مسألة المياه والعلاقات مع الجوار، معلومات دولية، العدد5، دمشق، 1998، ص 147 – ص148.

(2) علي غالب عبد الخالق، نهر الفرات المشاريع الحالية والمستقبلية في دول أعالي النهر وتأثيراتها على الوارد المائي في العراق، مجلة الباحث العربي، العدد4، لندن، 1990، ص9.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وأخيرا رافده الرئيس نهر الخابور، كما تصب في نهر الفرات عدة وديان غير دائمة الجريان، وتشير الدراسات المائية الى ان 88% من مياه نهر الفرات ذات مصدر تركي و 12% روافد سورية[1]. وكذلك نهر دجلة الذي ينبع من بحيرة "حصار" الكائنة جنوب مدينة "الزك" في تركيا قاطعا مسافة (1700 كم) من تركيا وسوريا والعراق قبل ان يلتقي بنهر الفرات عند قضاء القرنة[2]، ولا يشكل هذا النهر لسوريا الا مسافة قصيرة تبلغ (44 كم) وهي منطقة الحدود الفاصلة مع تركيا في اقصى الشمال الشرقي من سوريا[3].

يعد نهر الفرات اعظم مورد من موارد تركيا المائية مقارنة مع بقية الاحواض النهرية البالغة 26 حوضا، اذ يكون نهر الفرات حوالي 17% من مجموع الموارد المائية ويحتل نهر دجلة حوالي 12% من مجموع الموارد المائية فيها[4]. ومن غير الممكن اعتبار مسألة المياه بين تركيا والعراق مسألة جديدة بل هي مسألة قديمة حيث نصت المادة الثالثة من الاتفاق البريطاني – الفرنسي عام 1920 على انه "في حالة ما اذا كان تنفيذ أي مشروع من جانب فرنسا لتنظيم الري في سوريا يترتب عليه نقص المياه في الفرات، وفي دجلة بدرجة كبيرة عند دخول النهرين العراق، فأنه يجب تشكيل لجنة من الخبراء لدراسة المشروع الفرنسي قبل تنفيذه، وبالرجوع الى معاهدة لوزان التي عقدت في 24 تموز 1923 نجد ان تركيا وقعت اتفاقات لتقاسم المياه مع كل جيرانها، اليونان، ايران، بلغاريا، جورجيا، أرمينيا، بينما تماطل في توقيت اتفاقيات نهائية مع العراق وسوريا[5]، وذلك بسبب الدور التركي الذي يعتمد على الرؤية الغربية في تشكيل ما يسمى (مشروع الشرق اوسطي) ينطلق من اهتمامات السياسة الخارجية التركية اتجاه المنطقة، مستفيدة من مركزها السياسي وموقعها الجغرافي الذي تتمتع به باعتبارها جسر للغرب وبسبب امتلاكها لأكبر قوة عسكرية في المنطقة فضلا عن ذلك امتلاكها لاحد اهم مصادر الثروة الطبيعية وهي المياه[6].

(1) علي غالب عبد الخالق ، مصدر سبق ذكره، ص11.

(2) عفيف الراوي، مشكلة المياه في تركيا، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، الحلقة الدراسية الثانية، تركيا الحاضر والمستقبل، مطبوع بالرونيو، بغداد، ص12.

(3) خليل إبراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية – التركية، دار العربية للموسوعات، بغداد، 1990، ص172.

(4) صبيح بشير عذاب جبر الشمري، اثر المتغير الأوربي في سياسة تركيا الخارجية تجاه الوطن العربي للمدة 1954–2002، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2003، ص162.

(5) حامد سلطان، الأنهار الدولية في العالم العربي، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد22، القاهرة، 1966، ص26.

(6) مجدي صبحي، مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات متعددة الأطراف، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، دراسات استراتيجية، العدد7، القاهرة، 1992، ص16.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

اما فيما يتعلق بالقواعد التي نظمت استخدام المياه لاسيما مياه نهر الفرات فقد تجاهلت تركيا كل تلك القواعد والاحكام بعد ان اعطى الاتراك الأفضلية لمشاريعهم المائية على حساب الحقوق المكتسبة لكل من سوريا والعراق مستغلة الواقع الجغرافي الاستراتيجي لتخالف بذلك معاهدة لوزان التي عملت على وضع بعض الاحكام الخاصة والاساسية لحماية الحقوق ومصالح الدول المشتركة في المياه الدولية ودعت الأطراف الدولية المستفيدة من نهري دجلة والفرات الى عقد الاتفاقيات لتنظيم المياه وطرق الاستفادة منها في هذه الأنهر[1]، لاسيما المادة (109) والتي تطرقت الى مسألة المياه المشتركة بين تركيا والعراق وسوريا وبيان كيفية استغلال المياه بين هذه الدول، والتي لزمت دول حوض نهر الفرات بوجوب عقد اتفاقية تنظم وتحفظ الحقوق المكتسبة لكل دول الحوض نتيجة الحدود الجغرافية الجديدة[2]، وأكدت المادة على اللجوء الى التحكيم الدولي في حالة التوصل الى اتفاقية مرضية لجميع الأطراف في هذا الخصوص من دون الإشارة الى كيفية هذا التحكيم او الجهة التي ستتولاه. وبقيت مسألة توزيع المياه غير موثقة بين دول المنطقة حتى اضطرت الأطراف المعنية لعقد اجتماع لها في حلب عام 1930 للاتفاق حول تخطيط الحدود الخاصة لمجرى نهر دجلة وتجدر الإشارة الى ان اتفاق حلب حول نهر دجلة واضح وصريح اذ وقعته تركيا مع كل من فرنسا وبريطانيا وفيه اعترفت تركيا بأن نهر دجلة مشترك وذو صفة دولية[3].

2- محاور الخلافات العربية – التركية على نهري دجلة والفرات

حتى قيام الحرب العالمية الأولى لم تكن هناك أية مشكلة سياسية او قانونية حول استخدام مياه نهري دجلة والفرات بسبب وقوع النهرين من المنبع حتى المصب تحت سيادة دولة واحدة وهي الدولة العثمانية، الا انه وبعد تفكيك الكيان العثماني وانفصال سوريا والعراق عن السيادة التركية بعد الحرب، اختصت تركيا بالمنبع والمجرى الأعلى لدجلة والفرات وسوريا بالمجرى الأوسط للفرات والعراق بنهر دجلة والمجرى الأدنى للفرات[4].

(1) محمد جواد علي المبارك، اثر المياه في العلاقات بين الدول، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1994، ص114.

(2) عزالدين الخيرو، الفرات في ظل قواعد القانون الدولي، دار الخليل للطباعة، القاهرة، 1975، ص236.

(5) وفيق حسين الخشاب، الاطار الدولي للموارد المائية في العراق، مجلة الأستاذ، العدد15، المجلد15، كلية التربية، جامعة بغداد، 1967-1968، ص408 – ص411.

(3) رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي – احتمالات الصراع والتسوية، منشأة المعارف، القاهرة، 2001، ص91.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

فكما هو مفهوم ان سوريا كانت تحت الانتداب الفرنسي والعراق تحت الانتداب البريطاني ومن ثم عقدت بعض الاتفاقيات والمعاهدات بين تركيا ودولتي الانتداب بالنيابة في سوريا والعراق وذلك من اجل حماية المياه من أي تصرف انفرادي تقوم به دولة المجرى الأعلى للنهر (تركيا). فقد كانت مشكلة المياه موضوع سوء فهم بين العواصم الثلاث أنقرة، دمشق، بغداد بسبب ارتباطها بمسائل أخرى وعلى رأسها مسألة الاكراد، العلاقات التركية الإسرائيلية، ثم النزاع المتجدد بين سوريا وتركيا حول لواء الإسكندرون الذي ضمته تركيا اليها عام 1939.

فتركيا اجادت استخدام ورقة المياه وكسلاح استراتيجي في التعامل لسبب فقط مع سوريا والعراق بل مع دول أخرى عربية وخليجية من خلال ما يسمى لمشروع "أنابيب السلام".

فمعظم المشروعات التي تقيمها الدول الثلاث المشتركة في حوض نهر دجلة والفرات هي مشروعات ذات طبيعة تنافسية وليست تكاملية وهنا تبدأ المشكلة الرئيسية والتي هي مشكلة إدارة وتوزيع وتنسيق للاستخدام الأفضل للمواد المائية اكثر منها أزمة مياه.

أ- النزاع حول نهر الفرات

ينبع نهر الفرات ومعظم روافده الرئيسية من السفوح الشرقية لجبال طوروس من هضبة الأناضول في الأراضي التركية ذات المنسوب التي يتراوح ارتفاعها بين 3000 الى 3500 متر فوق سطح البحر. ويتكون النهر من نهرين رئيسيين هما: فرات صو وطوله 400كم، ومراد صو وطوله 600كم، ويلتقيان في حوض كيبان الواقع الى شمال غرب (معمورة العزيز) وينتهي مجراه في سوريا والعراق والذي تصب فيه انهار فرعية كثيرة ويلتقي مع نهر دجلة ويشكلان معا شط العرب الذي يصب في الخليج العربي غرب محافظة البصرة[1].

إن الخلاف على مياه الفرات اخذ ينعكس على العلاقات بين البلدان الثلاثة حيث ظهرت الخلافات السورية – العراقية عام 1974 عندما بدأت سوريا بإقامة (سد الثورة) وقد أدى هذا المشروع الى دخول سوريا والعراق الى حافة التصادم العسكري عام 1975 بسبب تأثر العراق سلبا من جراء احتجاز سوريا لكمية من مياه الفرات. ففي 1975/4/7 طلبت الحكومة العراقية عقد دورة استثنائية لمجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية لتعرض عليه الوضع الخطير الذي يهدد العراق من جراء قرارات السلطة السورية الخاصة بحجز مياه الفرات، وبعد انعقاد العديد كن الجلسات بين البلدين تم تسوية

(1) انتصار محي الدين محمد داود، دور المياه في الصراع العربي – التركي، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية الاجتماعية شعبة العلوم السياسية، 2005، ص32.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الخلاف بوساطة المملكة العربية السعودية بقرار يقضي منح العراق المياه التي يحتاج اليها من نصيبها من مياه الفرات. ورغم هذه التسوية إلا ان النزاع مازال مطروحا خاصة وان تركيا تتماطل في تسوية النزاع وكاد الوضع ان ينفجر بسبب قرار تركيا خفض مياه الفرات لمدة شهر وهذا في شهر يناير عام 1990[1].

لقد استغلت تركيا مسألة المياه فأصبحت تواجه بها كل من سوريا – العراق بشكل انفرادي واستغلت الخلاف السياسي بين سوريا والعراق ولعبت على المتناقضات بينها الى اقصى الحدود، فقد دمجت بين الاستراتيجية المائية والسياسة الخارجية فهي لا تتردد في التلويح بورقة المياه اذا لم يمتثل الاخرون لسياستها في عدم مساعدة الاكراد وخاصة في سوريا[2].

ب–النزاع حول نهر دجلة

يبلغ الطول الإجمالي لنهر دجلة 1900كلم^2، يقع منها 485كم داخل الأراضي التركية والباقي 1415كم داخل الأراضي العراقية، وتجري معظم مياه النهر في الأراضي العراقية في أراضي منبسطة منخفضة تتيح للعراق استغلال مياه النهر، بينما لا تستطيع تركيا الاستفادة منه إلا في حدود نطاق محدود لانخفاض مساره الطبوغرافي، ورغم ذلك فان الحكومة التركية تعمل بكل ما بوسعها من اجل الاستفادة منه[3].

ينبع نهر دجلة من تركيا ويدخل الى العراق بعد أن يمر على سوريا بمساحة صغيرة حوالي 50كم ويلتقي بالفرات في العراق، وإن الصراع حول نهر دجلة يرتبط بشكل عام كما تطمح اليه تركيا في ان يكون لها دور إقليمي مؤثر في منطقة الشرق الأوسط، وفي هذا السياق أعطت لنفسها حق التصرف في مياه نهر دجلة بما يتفق مع مصالحها السياسية والاقتصادية ومتجاهلة في ذلك حقوق الدول العربية المستفيدة منها (سوريا ، العراق)، والدليل على ذلك إصرار تركيا على المشي قدما في مشروعها الواسع النطاق (مشروع شرق الاناضول) الذي يستهدف تزويد المناطق الحدودية من تركيا بالطاقة ومصادر الري[4].

(1) فتحي علي حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص106.

(3) رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي – احتمالات الصراع والتسوية، منشأة المعارف، القاهرة، 2001، ص97 – ص 98.

(2) انتصار محي الدين محمد داود، مصدر سبق ذكره، ص43.

(3) فتحي علي حسين، مصدر سبق ذكره، ص 206.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ان محاور الخلاف العربي التركي حول نهري دجلة والفرات تنطلق من الصفة التي تطلقها تركيا وهي صفة "الأنهار العابرة للحدود" بدلا من صفة "الدولية"، اذ نجد تركيا تسعى من خلال إقامة المشاريع والسدود المائية الى تحقيق اهداف سياسية واقتصادية، حيث أصبح بإمكانها ان تتحكم في تدفق مياه الفرات وخصوصا بعدما أفصح الاتراك عن نواياهم حول مياه الفرات الى سوريا بتوفر ثلاثة شروط:

- إقرار سوري بالتنازل عن لواء الإسكندرون.
- عدم السماح للعناصر الكردية ذات الأهداف القومية بالتحرك وضربها داخل سوريا.
- عقد اتفاقية للمياه تشمل مياه العاصي بوصفه نهرا دوليا ويمر في دولة ويصب في أخرى.

وفي عام 1990 بلغت الأزمة ذروتها عندما أقفلت تركيا نهر الفرات بالكامل، وفي عام 1995 اتفقت مع مجموعة شركات أوربية و44 مصرفا لتمويل "سد بيرجيك" على نهر الفرات[1].

3- **المشاريع المائية التركية وأثارها على الأطراف العربية** تمتلك تركيا مشاريع تطوير لكل من دجلة والفرات لكنها تولي اهتمامها الكبير الى المشاريع التخزينية والكهرومائية عبر إنشاء السدود، إذ يعد مشروع جنوب شرق الأناضول (الغاب) أكبر مشروع اقتصادي اجتماعي ثقافي متكامل، وتقيمه تركيا بهدف تطوير الزراعة وتحديثها في المنطقة التي يغطيها هذا المشروع[2].

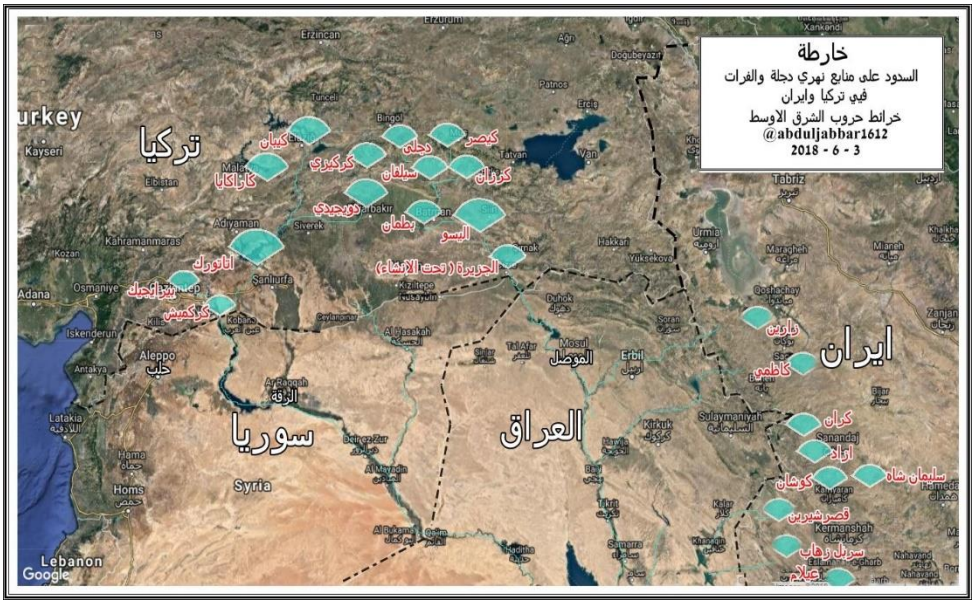

المصدر: https://twitter.com/abduljabbar1612/status/1003692629048033280

(1) عليان محمود عليان، المياه العربية من النيل الى الفرات، التحديات والأخطار المحيطة، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، ص12.

(2) علي احسان باغيش، إشكالية المياه واثارها في العلاقات التركية – العربية، بيروت، ورقة بحثية مقدمة في ندوة (العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي) الندوة من تنظيم مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص166.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ونظرا لضخامة مشروع (الغاب) وعميق تأثره في مياه نهري دجلة والفرات وبغية الاطلاع على حجمه وأهميته على نحو وافي، سنتناول وبشيء من الإيجاز هذه المشاريع وبشكل منفصل كالاتي:

- **المشاريع التركية على نهر الفرات** أقامت تركيا على نهر الفرات عدة مشاريع:

- **مشروع سد وخزان كيبان:** وهو أول المشاريع التركية وتقع خارج (الغاب)، وقد بوشر بالتخطيط له عام 1957 وأنجز عام 1974 بسعة خزن تقدر بـ (30,7 مليار م^3)، وسعة محطته الكهرومائية (1240 ميغاواط)، ويبلغ معدل إنتاج الطاقة السنوي (5870مليون كيلو واط/ساعة) في السنة، أما مساحة البحيرة الاصطناعية فتبلغ (680كم^2)[1].

- **سد قره قايا:** تم انجاز هذا السد عام 1987، والذي تبلغ سعته التخزينية (9,54 مليار م^3)، وسعة محطته الكهرومائية (1800 ميغاواط)، تنتج ما معدله (7500 مليون كيلو واط/ساعة) في السنة، فيما تبلغ مساحة بحيرته الاصطناعية (268كم^2)[2].

- **سد أتاتورك:** يمثل هذا السد المرتكز الرئيسي لمشروع جنوب شرق الأناضول فيما يتعلق بنهر الفرات ويسمى بمشروع الفرات الأسفل، وقد أنجز العمل فيه عام 1990 وبدأ يعمل منذ عام 1992، ويعد أكبر السدود في تركيا وتاسع أكبر سد في العالم وتبلغ مساحة خزان السد (817 كم^2)، وحجم ما تخزنه من المياه يبلغ (48,5 مليار م^3)، ويتضمن المشروع محطة كهرومائية ضخمة بسعة (2520 ميغاواط) وبطاقة انتاج سنوي (8900 مليون كيلو واط/ساعة)، وتتفرع عن السد قنوات تأخذ المياه الى مناطق خارج حوض النهر[3].

- **المشروعات التركية الحدودية على الفرات:** تقع في المنطقة المحصورة بين سد أتاتورك والحدود التركية – السورية، ويتألف من:

سد بيرجيك: أنجز عام 2000، ويقع على مسافة تقدر بأقل من (50 كم) عن الحدود التركية السورية، وسعته التخزينية (1,22 مليار م^3) ومساحة بحيرته (56 كم^2)، وترتبط بالسد محطة كهرومائية لإنتاج (3168 كيلو واط/ساعة) من الطاقة الكهربائية[4].

---

(1) صبريه احمد لافي، السياسة المائية التركية، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية، سلسلة دراسات التركية رقم (15)، بغداد، 1984، ص24.

(2) رمزي سلامة، مصدر سبق ذكره، ص99.

(3) داليا إسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية، عربية للطباعة والنشر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006، ص126.

(4) سلمان شمران العيساوي، أزمة مياه الرافدين: بين أطماع الجوار الجغرافي والقانون الدولي، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2016، ص160.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

سد قرقاميش: يبعد عن الحدود السورية (4 كم)، وقد أعلنت تركيا عن المناقصة لإنشائه في أواخر عام 1995 وأنجز العمل به عام 1999، وتنتج المحطة الكهرومائية الملحقة به (652 كيلو واط/ساعة) من الطاقة الكهربائية[1].

- مشروع سروج بازكي: وهو مشروع كبير يقع في محافظة اورفة، وصمم لإرواء (113419 هكتار)، زائدا محطة لتوليد الطاقة الكهربائية، وانتهى بناءه في عام 1999[2].
- **مشروع اديامان – كاهته:** يحتوي على اربع سدود ومضخات المياه، زائد محطة كهرباء ويروي (77 ألف هكتار) من الأراضي.
- **مشروع اديامان – جوكصو – اربان:** انجز عام 1996 ويروي (71 ألف هكتار) من الأراضي الزراعية، وتزود مدينة غازي عنتاب بمياه الشرب[3].
- **مشروع غازي عنتاب:** ويتكون من ثلاثة سدود تروي (81670 هكتار) من أراضي محافظة غازي عنتاب، وهذه السدود هي: سد خان جيز، سد قايجك، سد كيمان، ومشروع ري بلقيس[4].

وبناء على ما سبق، فأن مجموع مساحة الأراضي الزراعية المروية ضمن (الغاب) في حوض الفرات يبلغ (1094769 هكتار) مع انتاج (20,035 مليون كيلو واط/ساعة) من الطاقة الكهرومائية في السنة.

- **المشاريع التركية على نهر دجلة**

لم تقم تركيا ببناء أي سدود أو إنشاءات من استخدام مياه نهر دجلة قبل عام 1977، إذ بدأت بتشغيل مشاريعها بعد ذلك العام، ومن أبرز المشاريع التركية ضمن (الغاب) في حوض دجلة ما يلي[5]:

- **مشروع دجلة – كيرال كيزي:** أنجز هذا المشروع عام 1997 ويقع ضمن محافظة آمد، وهو متعدد الأغراض ويتضمن سدين ومحطتي توليد الكهرباء ومشروع إروائي، ويشمل سدا يسمى بسد دجلة بسعة خزنية مقدارها (595 مليون م^3) وتوليد طاقة كهربائية مقدارها (110 ميغاواط)، كما يضم سد

(1) ناجي علي حرج، المياه في العلاقات العربية – التركية، مجموعة مؤلفين، تقديم (محمد نور الدين): العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص382.

(2) سليمان عبدالله إسماعيل، السياسة المائية لدول حوضي دجلة والفرات وانعكاساتها على القضية الكردية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2004، ص93.

(3) سلمان شمران العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص160.

(4) المصدر نفسه، ص161.

(1) نقلا عن: ناجي علي حرج، مصدر سبق ذكره، ص383.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

كيرال كيزي بسعة خزنية مقدارها (1,919 مليون م^3) وتوليد طاقة كهربائية مقدارها (94 ميغاواط)، ويروي المشروع أراضي زراعية مقدارها (126080 هكتار) على الضفة اليمنى لنهر دجلة.

- **مشروع باتمان:** أنجز هذا المشروع عام 1998، ويشمل إنشاء سد باطمان بسعة خزنية قدرها (1,75 مليار م^3)، ويولد طاقة كهربائية مقدارها (198 ميغاواط)، وهذا المشروع مصمم لإرواء مساحة زراعية قدرها (37744 هكتار) بواسطة مشروعين للري السيحي ومشروع الري بالواسطة.
- **مشروع باتمان – سيلفان:** أنجز هذا المشروع عام 1998، ويشمل سد سلفان بسعة قدرها (8,735 مليار م^3)، وتوليد طاقة كهربائية قدرها (150 ميغاواط) إضافة الى سد قصرو وطاقته لتوليد الكهرباء هي (90 ميغاواط)، والمشروع يروي أراضي زراعية تبلغ مساحتها (257000 هكتار) بواسطة مشروعين للري السيحي ومشروعين للري بالواسطة على الضفة اليسرى لنهر دجلة.
- **مشروع كارزان:** يشمل إنشاء سد كرزان بسعة خزنية قدرها (449,5 مليون م^3) وتوليد طاقة كهربائية قدرها (90 ميغاواط)، علما بان المشروع يروي أراضي زراعية مساحتها (60000 هكتار).
- **مشروع جزرة:** يقع هذا المشروع في مؤخرة سد ايلي صو ويبعد مسافة (30 كم) عن الحدود العراقية، ويتضمن إنشاء سد جزرة بسعة خزنية قدرها (360 مليون م^3)، وتوليد طاقة كهربائية مقدارها (240 ميغاواط) ويروي المشروع أراضي زراعية تبلغ مساحتها (121000 هكتار) من خلال مشروع ري نسيبين – جزره ومشروع سهل سلوبي، وهناك سد ديوه كيجيدى الذي يروي مساحة (36000 دونم)، وسد كوك صو الذي يروي مساحة (16000 دونم)، وهناك مشاريع إروائية أخرى غير منجزة.
- **مشروع اليسو:** وهو من اهم المشاريع على نهر دجلة ويقع في اسفل نهر دجلة داخل الأراضي التركية عند قرية أليسو قرب منطقة دراغيجيتين على بعد حوالي (45 كلم) من الحدود السورية جنوب مدينة سرت التركية (عند المناطق الجنوبية الشرقية من تركيا) وتحديدا عند منطقة كارتالكايا، ويبعد مسافة (70 كم) عن الحدود العراقية، وهو مشروع أساسي لتوليد الطاقة الكهربائية حيث تولد طاقة كهربائية مقدارها (1200 ميغاواط) والطاقة الناتجة منه تبلغ (3833 كيلو واط/ساعة) والمشروع مصمم لغرض إرواء أراضي زراعية تبلغ مساحتها (3830 هكتار).

- **أثار المشاريع المائية التركية**

يتضح أثار المشاريع المائية التركية على سوريا والعراق من خلال الحقائق الاتية[1]:

(1) نقلا عن: فرح عبد الكريم محمد، النزاع على المياه بين العراق وتركيا (2003 – 2014)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2014، ص128 – ص129.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- تتيح هذه المشاريع لتركيا أكثر من (100 مليار م^3) من مياه نهري دجلة والفرات والتي تتطلب توفير كميات كبيرة في النهرين وبحدود (40 – 50 %) من الإيراد المائي السنوي لنهر دجلة، وبحدود (17,5 – 34 %) من الإيراد المائي السنوي لنهر الفرات. كما سيتضاعف المستهلك من مياه نهر الفرات عندما تستكمل متطلبات وإنشاءات مشروع جنوب شرق الاناضول كافة، وعندها سيتم التحكم بنسبة (80%) من مياه الفرات.
- تأثير الاستخدامات التركية للمياه على نوعيتها وخصائصها والذي تترتب عليه زيادة الملوحة في المجاري السفلي داخل العراق لنهري دجلة والفرات بسبب راجعات المياه والبالغة نسبتها (30%) في تركيا و (20 – 30 %) في سوريا، مما يترك أثرا أكبر على العراق.
- الإضرار بمشاريع توليد الطاقة الكهربائية، خاصة أن العراق يضع خططه بإقامة السدود لتوليد الطاقة على أساس المعدل السنوي لجريان المياه في النهرين.
- إن كمية المياه التي أطلقتها تركيا الى سوريا والعراق عبر النهرين مع مطلع القرن الحادي والعشرين لا تزيد عن (27 مليار م^3) سنويا، وهذا له آثار سلبية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في العراق وسوريا كونه يلحق ضررا فادحا في مجالات الري والزراعة والصناعة.
- ومن الآثار السلبية المتوقعة على العراق بعد اكتمال سد اليسو على نهر دجلة ما يلي[1]:

أ- انخفاض مساحة الأراضي الزراعية بسبب انخفاض واردات المياه حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية (696,000 هكتار).

ب- الاضرار البيئية التي تنتج عن تقلص رقعة الأراضي الخضراء والمراعي الطبيعية.

ت- تغير نمط معيشة السكان حيث ان انخفاض موارد المياه يدفع المزارعين الى ترك مهنة الزراعة والهجرة نحو المدن والتجمعات السكنية.

ث- على الناحية السكانية يحرم سد اليسو اعدادا كبيرة من السكان من مياه الشرب.

ج- التأثير في عملية إنعاش الاهوار.

ح- توقف العمل في منظومات الطاقة الكهرومائية المقامة على طول نهر دجلة (سد الموصل – سد سامراء).

(1) علاء لفتة موسى، مياه دجلة والفرات بين العراق وتركيا، ورقة بحثية مقدمة الى ندوة المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية حول: (مستقبل العلاقات التركية العراقية في ضوء فوز حزب العدالة والتنمية التركي)، 2011، ص19.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

خ- انخفاض مناسيب الخزانات الطبيعية التي يعتمد العراق عليها في عملية خزن المياه والاستفادة منها في مواسم الجفاف.

واتبعت تركيا استراتيجية مائية تعتمد فيها بشكل رئيسي على مبدأ "حق السيادة المطلقة علة مياهها داخل أراضيها"، وبذلك سمحت لنفسها بطرح وإقامة مشاريع عدة على نهري دجلة والفرات، بما يحقق لها أهدافا محددة دون مراعاة لأثار تلك المشاريع وأضرارها على دول اسفل النهرين، من حيث كمية ونوعية مياه النهرين.

ثانيا: الاستراتيجية المائية التركية تجاه رافدي دجلة والفرات

1- مفهوم الاستراتيجية المائية التركية

وجدت تركيا نفسها في وضع استراتيجي قوي باعتبارها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تتمتع بمصادر مائية عديدة، إذ تهطل عليها الامطار اغلب أيام السنة، وتشتمل تلك المصادر أيضا على المياه الجوفية الغزيرة، والأكثرية الكبيرة من انهار المنطقة وروافدها التي تنبع في تركيا مما يعطيها سيطرة فعالة على هذه الموارد. ولكي تستثمر هذه الموارد بصورة اكثر فعالية عزمت تركيا على تنفيذ برنامج طموح يسعى لاستخدام المياه للري والطاقة الكهربائية، وواضح ان جارتي تركيا (سوريا والعراق) اصبحتا قلقتين لتبنيها استراتيجية جديدة تؤثر على الموارد المائية لهما، وبالتالي فإن المخططات والنشاطات التركية لا يمكن تنفيذها بدون الإشارة الى جاراتها التي تمر فيها هذه الأنهار[1].

وبما ان الموارد المائية المتجددة في كل من سوريا والعراق تعتبر محدودة بل ونادرة نسبيا بالنسبة لزيادة السكان، فضلا عن ان الموارد المائية السطحية هي مياه مشتركة مع دول أخرى، فإن الاستراتيجية المائية التركية تهدد الأمن المائي لهاتين الدولتين، ولم تأت الاستراتيجية المائية التركية لنهري دجلة والفرات بشكل اعتباطي، بل اعتمدت على الكثير من المعطيات الجغرافية، الطبيعية والبشرية[2].

ويمكن إيجاز أهم مبادئ الاستراتيجية المائية التركية بما يأتي:

أ- النظر الى دجلة والفرات على أنهما نهر واحد

تدعي تركيا أن حوضي دجلة والفرات هما حوض واحد وأن النهرين ما هما إلا رافدان لنهر واحد هو شط العرب وليسا نهرين منفصلين، وترى تركيا أن على العراق تعويض النقص في مياه الفرات بنقل جزء من مياه دجلة اليه. وبهذا فإن الأسلوب التركي لا ينسجم من الناحية القانونية مع مفهوم الاستخدام

(1) فيلب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة، القاهرة، 1993، ص107.

(2) سلمان شمران العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص382.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المنصف والمعقول الذي يقضي بأن تحدد حصص المياه من المجرى المائي الدولي طبقا لعوامل تؤخذ في الاعتبار بحسب ظروف كل حوض والمشاريع القائمة عليه ومدى اعتماد السكان على مياهه[1].

ب-رفض تركيا الصفة الدولية لنهري دجلة والفرات

ترى تركيا أن دجلة والفرات ليسا نهرين دوليين، وتطلق عليهما وصف المياه العابرة للحدود، فالنهر الدولي بحسب وجهة النظر التركية هو فقط ذلك النهر الذي يشكل خط الحدود بين دولتين او أكثر. وتؤكد تركيا على مبدأ الانتفاع المنصف ومبدأ آخر هو عدم إحداث ضرر بالغ، حيث تعتبر الأول هو المبدأ الأكثر قبولا في القانون الدولي ضمن مجال مياه الأنهار العابرة للحدود، والثاني يلقى تأييدا واسعا، وطبقا له يجب أن تمتنع الدول المتشاطئة عن إحداث ضرر بالغ في استخدامها للمجرى المائي العابر للحدود[2]. لذلك ترى تركيا أن من حقها الاستفادة من ثرواتها الطبيعية بالشكل الذي تراه مناسبا وبما يخدم مصالحها.

ت-رفض تركيا تحديد الحصص المائية

تعارض تركيا مبدأ تحديد حصص المياه للدول الثلاث وترى أن المباحثات يجب أن تتركز حول كيفية تطبيق مفهوم (الاستخدام الأمثل) الذي يتطلب إجراءات فنية موسعة للتربة في الدول الثلاث، ومن خلال خطة المراحل الثلاث التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية المائية التركية، ولمعالجة مشكلة مياه دجلة والفرات بين البلدان المعنية فأنه[3]:

- ينظر الى الحدود السياسية لمجموع البلدان المتشاطئة في حوض دجلة والفرات كحدود غير قائمة.
- ينظر الى دجلة والفرات على أساس أنهما يشكلان مصدرا مائيا واحدا، عابرين للحدود، ينبعان من منطقة واحدة ويصبان في مصدر واحد ويلتقيان في شط العرب. كذلك يتصلان من خلال نظام الري الصناعي الذي يتم نصبه في العراق، وهو نهر دجلة قناة دجلة/الثرثار- منخفض الثرثار – قناة الثرثار/ الفرات – نهر الفرات.
- مسح موارد المياه والأراضي وأن تعد البيانات بصورة مشتركة.

(3) فرح عبد الكريم محمد، مصدر سبق ذكره، ص86.

(1) سلمان شمران العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص383.

(2) فؤاد قاسم الأمير، الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم، دار الغد، بغداد، 2010، ص238 – ص239.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- ستتبنى جميع الأطراف دون استثناء مبدأ (الاستخدام المشترك) بدلا من مبدأ السيادة المشتركة، وهكذا فإنه سيحق لدولة المجرى العليا تركيا في هذه الحالة أن تستفيد من مياه بلدان أسفل النهر والعكس صحيح. وهذا سيؤدي الى التطبيق الفعلي لمبدأ منع إحداث الضرر الملموس.

ث-حق السيادة المطلقة لتركيا على مواردها المائية

تقوم الاستراتيجية المائية التركية على حق السيادة المطلقة لتركيا على مواردها المائية في حوض نهري دجلة والفرات داخل أراضيها، لذلك فأنها أباحت لنفسها وبشكل عملي التصرف المطلق بمياه النهرين من دون مراعاة لحقوق الدول المتشاطئة معها. " وتشدد تركيا في هذا المجال على الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للسكان في منطقة مشروع (الغاب) وعموم حوض النهرين، كاستجابة واقعية للتزايد السكاني المتسارع فيها وعدم وجود موارد أخرى طبيعية توازي مكانة المياه وأهميتها. لهذا خططت ونفذت عددا كبيرا من المشاريع المائية ضمن ما يعرف بمنظومة (الغاب)، ليس على طول مجرى دجلة والفرات فحسب، وإنما على جميع الروافد التي تغذي النهرين" [1] .

ج-الإصرار على عقد اتفاقيات تعاون شاملة

حيث تصر تركيا على عقد اتفاقيات سياسية شاملة للتعاون على جميع الأصعدة تختلط فيها الأرض والماء والسياسة ولا سيما مع سوريا، لأن الازمة المائية بين هذه الدول تتقاطع مع مسائل أخرى مثيرة للتوتر بين الأطراف المعنية، منها ما يتعلق بالمسألة الكردية، ومشكلة محافظة هاتاي (لواء الاسكندرونة)، ومشكلة نهر العاصي[2].

ح-تعتمد مبدأ عدم عقد اتفاقيات تسوية نهائية للنزاعات المائية مع الدول الأخرى

تنطلق استراتيجية تركيا المائية من مبدأ عدم عقد اتفاقيات مع الدول الأخرى حول المياه المشتركة، بحجة أن القانون الدولي لا يجبرها على ذلك. وفي هذا الخصوص قال الرئيس التركي السابق سليمان ديمريل في 28 اذار من العام 1996: "إن القانون الدولي لا يفرض على بلاده التوصل الى أي نوع من الاتفاق أو الوثيقة المكتوبة مع الدول الأخرى حول موارد المياه". وتؤكد تركيا أنها لم تبرم أي اتفاق ثنائي أو متعدد الأطراف مع العراق أو سوريا للتسوية الاجبارية للنزاعات المائية.

خ-عدم الاعتراف بمبدأ الحقوق المكتسبة ان تركيا لا تعترف بأن للعراق وسوريا حقوقا مكتسبة لمياه النهرين، لذا فهي لم توافق على إدراج مسألة الحقوق المكتسبة لسوريا والعراق ضمن جدول

(1) سليمان عبدالله إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص97.

(2) نقلا عن: المصدر نفسه، ص80.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المفاوضات في العام 1965 خلال اللقاء الثلاثي في بغداد. لكنها لا تمانع في حل المشاكل القائمة مع البلدان المجاورة وبضمنها مسألة الاستخدام العادل والمعقول والأمثل لمياه حوضي دجلة والفرات، على أساس المعايير الموضوعية والعملية، وأن تعامل مسألة الحقوق المكتسبة كأحد العوامل ذات العلاقة بجانب العوامل الكثيرة الأخرى[1].

د- التأكيد على أن حجم المياه الواصلة لدول أسفل النهرين كافية ومعقولة

تؤكد تركيا أن كمية المياه التي تمنحها لكل من سوريا والعراق تعد كافية، لذا ترفض مطالب البلدين بخصوص احتياجاتهما المائية وتعتبر تلك المطالب مبالغ فيها، وتدعو كل من سوريا والعراق الى إعادة النظر في سياساتهما الداخلية للمياه واتخاذ تدابير تمنع هدر المياه[2]. وحول ذلك قال الرئيس التركي السابق سليمان ديمريل: "إن حجم المياه المتدفقة عبر الحدود الى سوريا هو أكثر من عشر مرات قدر حاجتها"[3].

ذ- تنكر أن يكون لمشاريعها على نهري دجلة والفرات آثارا سلبية للبلدان المتشاطئة

ترفض تركيا الاحتجاجات السورية والعراقية الخاصة بالآثار السلبية لمشاريعها المائية، بل أن تركيا تذهب الى اكثر من ذلك حين تدعي أن مشاريعها المائية تنعكس إيجابا على كل من سوريا والعراق، إذ تحميهم من الفيضانات والجفاف[4].

مما سبق، يبدو أن تركيا تستخدم المياه كسلاح سياسي واقتصادي للضغط على سوريا والعراق من أجل تحقيق اهداف سياسية وأمنية محددة، ولغرض لعب دور إقليمي في الشرق الأوسط وفرض هيمنتها على المنطقة. لذا ترفض الاعتراف بدولية نهري دجلة والفرات، وكذلك ترفض أي اقتراح لمعالجة مشكلة المياه خارج إطار استراتيجيتها، وتتهرب من إبرام أي اتفاق دولي له قوة القانون لاقتسام مياه دجلة والفرات بينها وبين سوريا والعراق، فضلا عن إنكارها لأثار سلبية على كمية ونوعية مياه النهرين من جراء استراتيجيتها ومشاريعها المائية.

2- أهداف الاستراتيجية المائية التركية

تسعى الدول بمختلف الوسائل والسبل لتحقيق الأهداف التي تحقق مصالحها القومية العليا، وذلك من خلال استثمار إمكاناتها المادية والبشرية بالشكل الذي تراه مناسبا. وفيما يخص مجال الثروات الطبيعية

(1) سليمان عبدالله إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص82.
(2) سلمان شمران العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص384.
(3) سليمان عبدالله إسماعيل، مصدر سبق ذكره، 83.
(4) المصدر نفسه، ص84.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

التي تمتلكها تهتم تركيا بأفكار المدرسة الاقتصادية الاستراتيجية، حيث ان استراتيجية السياسة المائية التي تتبعها تركيا تصب في خدمة مصالحها القومية.

ولم تخف تركيا طموحها للقيام بدور أساسي في الشرق الأوسط من خلال مشاريعها المائية الاستراتيجية على نهري دجلة والفرات، حيث إن السياسة المائية التركية تعتمد على الخطط والبرامج الواسعة كمشروع (الغاب) الذي سوف يمكنها من السيطرة على مياه نهري دجلة والفرات داخل أراضيها، وسيحقق لها أهدافا سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية، من خلال تنمية سهولها الجنوبية الشرقية.

أ- الأهداف الداخلية للاستراتيجية المائية التركية

تسعى تركيا في استراتيجيتها المائية الى تحقيق اهداف متعددة تصب في خدمة مصالحها القومية، عبر تنفيذها للمشاريع الاستراتيجية على نهري دجلة والفرات، حيث تتضمن الاستراتيجية المائية أهدافا عدة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، بما يساهم في تنمية مجالات متعددة على المستوى الداخلي التركي. ويمكن تحديد الأهداف الداخلية بما يلي[1]:

- تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، حيث تسعى تركيا من خلال استراتيجيتها المائية لحل مشاكلها السياسية الداخلية والمتمثلة بالقضية الكردية. فرغم الاحداث والتطورات التي حدثت في تركيا إلا أن جميع الحكومات المتعاقبة لم تعترف بالحقوق القومية للقوميات الأخرى في تركيا، والكرد منهم خصوصا، بالإضافة الى اهمال مناطق سكناهم والتي كانت تعاني من التخلف الاقتصادي والاجتماعي بسبب الإهمال الحكومي المتقصد. مما سبب حالة عدم الرضا والذي أدى بدوره الى ظهور مشاكل وتوترات سياسية وأمنية في المناطق ذات الأغلبية الكردية الواقعة جنوب شرق البلاد. لذلك رأت تركيا في مشاريعها المائية في إطار (الغاب) وسيلة لحل تلك المشاكل والتوترات عبر التقليل من تباين المستوى الاقتصادي والاجتماعي بين منطقة جنوب شرق الأناضول وبقية المناطق الأخرى في تركيا لتثبيت الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي في منطقة المشروع.
- رفع مستوى التنمية الاقتصادية، حيث تهدف الاستراتيجية المائية التركية الى حل جزء من مشاكلها الاقتصادية، من خلال رفع إمكانياتها من الطاقة الكهرومائية، فقد كانت تركيا تعتمد بالأساس على النفط في انتاج الطاقة الكهربائية لسد حاجتها الداخلية، ومن المعلوم أن تركيا ليس

(1) نقلا عن: سليمان عبدالله إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص 115- ص 121.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

بلدا نفطيا، لذا كانت تعاني من نقص في الطاقة ولكن بعد إنشاء مشاريعها العديدة على نهري دجلة والفرات، فقد ارتفع انتاجها للطاقة الكهرومائية بشكل ملحوظ وأخذت تعرض بيع الطاقة على دول الجوار منذ العام 1991. حيث تنتج تركيا من مشاريعها في إطار (الغاب) طاقة بمقدار (26,5) مليار كيلو واط/ساعة سنويا.

- رفع مستوى الإنتاج الزراعي والصناعات الزراعية، وذلك من خلال زيادة مساحات الأراضي المروية عن طريق المشاريع الاروائية العديدة ضمن مشروع (الغاب). وان لتلك المشاريع عوائد اقتصادية واجتماعية تساهم في تقليل البطالة وزيادة الاستقرار والتطور العلمي والاجتماعي والخدمي والسياحي. وقد أخذ القطاع الزراعي في السنوات العشرين الماضية الأولوية في الاستراتيجية التركية في حوض نهري دجلة والفرات، وقد وصل مجموع الأراضي المروية ضمن إطار (الغاب) في حوض نهري دجلة والفرات (1779884) هكتار.
- تخزين المياه باعتبارها ثروة استراتيجية، لذا تسعى تركيا الى تخزين المياه بأكبر قدر ممكن وذلك من خلال السدود التي اقامتها على نهري دجلة والفرات إضافة الى سدود أخرى مزمع إقامتها على النهرين، وذلك من اجل الوصول الى أهدافها الهيدرواستراتيجية. ويبلغ مجموع المياه المخزونة في مشروع (الغاب) التركي (90) مليار م^3.

إذا تتلخص أهداف الاستراتيجية المائية التركية على المستوى الداخلي في تحقيق استقرار سياسي وأمني، فضلا عن تنمية اقتصادية واجتماعية في منطقة جنوب شرق الاناضول، والتي تعتبر من المناطق المضطربة في تركيا. إذ ان المشاريع المائية التركية تساعد في زيادة مساحات الأراضي الزراعية وإنتاج الطاقة الكهرومائية، والتي ستضيف مصدرا جديدا ومهما للدخل القومي والاقتصاد التركي، ما ستعزز من مكانتها على الصعيد الداخلي وستنعكس كتحصيل حاصل إيجابا على مكانتها على الصعيد الإقليمي والدولي.

ب- الأهداف الخارجية للاستراتيجية المائية التركية

تسعى تركيا في استراتيجيتها المائية الى تحقيق أهداف متنوعة على المستوى الخارجي تشمل المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية، وهي في ذلك مدركة تماما لأهمية المياه في منطقة الشرق الأوسط وخصوصا لكل من سوريا والعراق. ويمكن تحديد الأهداف الخارجية بما يلي[1]:

(1) نقلا عن: سليمان عبدالله إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص117 – ص126.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- التركيز على أهمية الدور التركي في حل المشكلة المائية التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط والتي تزداد حدتها من فترة الى أخرى، من خلال وفرتها المائية ومشاريعها المائية المتعددة. وقد عد الاتراك مياههم سلاحا اقتصاديا واستراتيجيا إن لم يكن يماثل النفط فهو يفوقه، الامر الذي يؤدي الى تعزيز مكانتهم السياسية والاقتصادية في المنطقة.
- ممارسة الضغوط على سوريا والعراق من خلال عامل المياه، فقد لجأت تركيا الى استخدام نهري دجلة والفرات كورقة ضغط على سوريا والعراق من أجل وقف دعمهما لحزب العمال الكردستاني، حيث أوضحت تركيا لهما أنه لا يمكن النظر في مطالبهما بشأن دجلة والفرات ما لم يوقفا دعمهما لذلك الحزب، وذلك لضمان أمنها الإقليمي، وكذلك ربط موضوع مياه نهري دجلة والفرات بموضوع نهر العاصي مع الجانب السوري.
- حاولت تركيا بين عامي 1987 – 1999 جاهدة أن تغير موازين القوى الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط لصالحها على حساب الأطراف العربية، وذلك من خلال تحالفها مع دول خارج ذلك النطاق، أي بتحالفها مع إسرائيل. إذ أن تركيا قد أولت اهتمامها بإشراك إسرائيل في مشروع أنابيب السلام – ومشروع الغاب – لتحقيق أهدافها ومصالحها المتمثلة في تطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية مع إسرائيل، لتمهيد الطريق أمامها لدخول المؤسسات والمحافل الدولية إضافة الى اشتراكها مع إسرائيل في بناء نظام شرق أوسطي جديد يقوم على خدمة مصالحهما والمصالح الامريكية في المنطقة والعمل على اضعاف القوى الإقليمية.
- تسعى تركيا من خلال مشاريعها المائية كمشروع جنوب شرق الاناضول المعروف بـ (الغاب)، الذي يستهدف إقامة السدود والمحطات الكهربائية على نهري دجلة والفرات، إضافة الى انشاء المشاريع الزراعية والصناعية لجعل تركيا المصدر الرئيس للمنتجات الغذائية في منطقة الشرق الأوسط. حيث يتوقع أن يساهم مشروع (الغاب) في زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي التركي بشكل كبير، وأن يتم تصدير الفائض منه. وينتهي هذا الأمر بخدمة اهداف تركيا المتعلقة بلعب دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط، حيث تسعى لتكون سلة غذاء لدول الشرق الأوسط والجمهوريات المستقلة من الاتحاد السوفيتي.
- تسعى تركيا لمبادلة المياه بالنفط، حيث أن استراتيجيتها المائية تخدم مبدأ مقايضة الماء بالنفط والحصول على النفط بسعر منخفض. وهذا الموضوع ليس جديدا حيث جرت الإشارة اليه من قبل المسؤولين الاتراك منذ بداية السبعينات من القرن الماضي.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- تحاول تركيا من خلال استراتيجيتها المائية نشر مبدأ جديد في العلاقات الدولية وهو مبدأ بيع المياه لدول المنطقة، وكذلك الحصول على موارد مالية من خلال بيع مياه (أنابيب السلام)، إذ أن تركيا قد أخذت في فترة الثمانينيات والتسعينيات تبلور فكرة أهمية المياه المتوافرة لديها بوصفها سلعة اقتصادية مهمة، ويتضح ذلك من تصريحات رجال السياسة والاقتصاد الاتراك، فقد صرح الرئيس التركي تورجوت اوزال عام 1991 قائلا: "إن تركيا هي المصدر الوحيد للمياه في المنطقة ولهذا نادينا بإقامة مشروع مياه السلام. سنبيع المياه للدول العربية والخليجية".

إذا تتلخص أهداف الاستراتيجية المائية التركية على المستوى الخارجي في استغلال المياه لتوليد الطاقة الكهربائية ولتطوير الزراعة في أراضيها بهدف تصدير الفائض منهما من جهة وبيع المياه ومقايضتها بالنفط من جهة ثانية.

3- تداعيات ومشاهد الاستراتيجية المائية التركية على سوريا والعراق

على الرغم من طغيان الجانب السياسي والعسكري على الجوانب الاقتصادية في قضية المياه في الشرق الاوسط إلا انه لا يمكن تجاهل أو إغفال أهمية البعد الاقتصادي لهذه المشكلة لارتباطها المباشر لموضوع المياه.

فعلى الرغم من بروز أبعاد المشكلة الجغرافية والتاريخية والسياسية إلا أن بعدها الاقتصادي يظهر بوضوح في مفهوم اقتصاديات الحرب فقد شكل البعد الاقتصادي في استراتيجية تركيا المائية جزءا من استراتيجية شاملة تقدم على مبدأ التفوق والسيطرة على موارد المنطقة وجزءا من مفهوم كامل ومتكامل لسياسة الموارد الاقتصادية كالنفط والمعادن والأيدي العاملة[1].

أ- تداعيات أزمة المياه على اقتصاديات سوريا

يتضح من الاستراتيجية المائية التركية في نهري دجلة والفرات اهتمام تركيا بتحويل الماء الى سلعة تباع وتشترى مثلها مثل النفط، وما دعوتها الى تنفيذ مشاريع ضخمة كمشروع (أنابيب السلام) الذي يعد من اخطر المشروعات التركية ليس فقط على سوريا والعراق وإنما على دول المنطقة ككل كونه يخدم في الدرجة الأولى المشروع الصهيوني من النيل الى الفرات ويحقق مقولة النفط لكم والماء لنا.

لقد تعرضت سوريا في 19 كانون الثاني 1990 الى انعكاس على اقتصادها بسبب بدء تركيا بملء سد "أتاتورك" وهو أكبر السدود التركية، وقامت بإغلاق نهر الفرات لمدة 27 يوما وتحججت بان السبب

(1) أحمد نور النعيمي، العلاقات العراقية – التركية الواقع والمستقبل، دار زهدان للنشر، الأردن، 2010، ص28 – ص30.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

فني حيث أدى هذا القطع الى انخفاض في توليد الطاقة الكهربائية في سوريا ونتيجة المياه المستخدمة للزراعة مما أدى الى موت المحاصيل الزراعية فضلا عن تردي نوعية المياه[1].

فكان الهدف من إنشاء سد "اليسو" على بعد 45 كلم من الحدود السورية بأن تكون تركيا سلة غذاء المنطقة عن طريق تحجيم القطاع الزراعي السوري من خلال حجب الحصص المائية. ونظرا لأهمية نهر الفرات في سوريا يشير وزير الري السابق السوري "إن نهر الفرات وحده المسؤول عن الأمن الغذائي لسوريا" ويصعب في هذا الاطار أن الغذاء يمثل 10 – 15 % من واردات سوريا السنوية أو ما يوازي 300 ألف طن من القمح سنويا، كما أن التزايد السكاني المطرد سيدفعها الى استيراد المزيد من كميات الحبوب في السنوات القليلة القادمة[2].

ب- تداعيات أزمة المياه على اقتصاديات العراق

إن الانعكاس الأول الذي ظهر في العراق يمتد الى سنة 1974 عندما تمت مباشرة ملء خزان سد "كيبان" في تركيا وقامت سوريا بدورها في ملء بحيرة "الأسد" الامر الذي أدى الى موت المحاصيل الزراعية في العراق وكذلك المواشي في المناطق التي تروي من نهر الفرات إذ جف النهر تماما وانقطع جريانه.

كما أن لمشروع (الغاب) انعكاس على الأراضي الزراعية غرب العراق والفرات الأوسط إذ زادت معدلات الملوحة في التربة التي تعاني من مشكلة الملوحة المزمنة الامر الذي ينعكس بدوره على جميع السكان وبوضعهم المعيشي والاقتصادي وتوزيعهم الجغرافي إضافة الى وضعهم الصحي بسبب تلوث مياه النهر خاصة محافظة البصرة ومحافظة ميسان حاليا[3].

إن مشروع سد "اليسو" سيقضي على 3/1 مساحة الأراضي الزراعية في العراق مما يعني حرمان مئات الآلاف من المزارعين من مزاولة أعمالهم ومهنتهم الزراعية كما ينصرف هذا الانعكاس أيضا على الصيادين بسبب انخفاض معدلات تصريف مياه نهر دجلة على تنمية الثروة السمكية الى جانب الاضرار بالبيئة وتقليص رقعة الأراضي الخضراء والمراعي الطبيعية وزحف ظاهرة التصحر نحو أماكن كانت في منأى عن هذا الخطر. هذا الخطر بدوره ينعكس على الطقس وتكرار العواصف الترابية. وفي النشاط

(1) حسن عبد المجيد حميد، سد اليسو التركي وأثره على الوارد المائي لنهر دجلة في العراق، مجلة ديالى، العدد68، 2015، ص69.

(2) عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، دار أرسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2008، ص337.

(3) حسن عبد المجيد حميد، مصدر سبق ذكره، ص74 – ص75.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الصناعي والبنية التحتية فان المشاريع المائية التركية تنعكس على محطات تصفية المياه العراقية ومصافي النفط والمستشفيات التي تعتمد على الطاقة الكهربائية[1].

إن نهر الفرات هو شريان حيوي تقوم على ضفافه حياة الملايين من البشر في العراق ويعيش اليوم اكثر من 3/1 سكان العراق في حوض النهر وتزرع مساحة قدرها 1,370 مليون هكتار، كما أنشأت العديد من المشاريع الصناعية التي تعتمد على المياه، لكن قيام المشاريع التركية اثر على خطط المشاريع الزراعية والإروائية العراقية[2].

ت- مشاهد تطور أزمة المياه بين تركيا وسوريا والعراق

سنقوم بعرض ودراسة النتيجة المحتملة لغرض الوصول الى رؤية واضحة حول استراتيجية تركيا المائية وتطور أزمة المياه بين الدول الثلاث، كالآتي:

- **مشهد استمرار الأزمة المائية بين تركيا وسوريا والعراق**

يفترض هذا المشهد استمرار استراتيجية تركيا المائية على شاكلتها الحالية، وبالتالي تتأزم مشكلة المياه فيما بين تركيا وكل من سوريا والعراق، وصولا الى الصراع والتصادم فيما بين الأطراف مستقبلا، نتيجة لاستراتيجية تركيا المائية التي تتمثل في سياسة مائية تركية منفردة بقراراتها حول نهري دجلة والفرات، وإقامة مشاريع تنموية مستدامة عليهما. تلك الاستراتيجية التي تجعل من تركيا باعتبارها دولة المنبع متحكمة في نصيب باقي الدول المتشاطئة "سوريا والعراق" المشتركة في نفس النهرين، وهذا يعطيها القيمة الاستراتيجية لأمنها المائي والغذائي.

ويتأتى هذا التصور المستقبلي انطلاقا من الواقع الحالي المتمثل في استمرار سياسة تركيا المائية في رفض الاعتراف بدولية نهري دجلة والفرات، وكذلك رفض أي اقتراح لمعالجة مشكلة المياه خارج إطار استراتيجيتها، وتهربها من إبرام أي اتفاق دولي له قوة القانون لاقتسام مياه دجلة والفرات بينها وبين سوريا والعراق، فضلا عن انكارها لآثار سلبية على كمية ونوعية مياه النهرين من جراء سياستها ومشاريعها المائية. وكذلك الاستمرار في تكملة مراحل مشروع (الغاب) التركي على نهري دجلة والفرات في إطار خططها المرسومة وبما يضمن تحقيق أهدافها الاستراتيجية المتمثلة في أهداف سياسية واقتصادية وامنية واجتماعية. حيث تتخذ تركيا استراتيجية مائية على الصعيدين الداخلي والخارجي، بما تؤمن لها بسط

(1) حسن عبد المجيد حميد، مصدر سبق ذكره ، ص76 – ص77.

(2) عمر كامل حسن، مصدر سبق ذكره، ص339.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مثلث يتضمن مساحة آمنة وتستثمر في ذلك الانتشار السكاني للكرد في جنوب شرق الاناضول تحقيقا لمصالحها المائية[1].

وعلى الرغم من وقوع مشروع الكاب في كردستان تركيا، إلا انه جاء ليخدم الاستراتيجية العليا للدولة التركية، ويندرج ضمن ما تسميه تركيا "متطلبات المصالح القومية العليا"، على المستوى الدولي والإقليمي وكذلك على المستوى الداخلي[2].

فمنذ أن بدأت تركيا ببناء مشاريعها الخاصة على النهرين بشكل فردي ودون التعاون الإقليمي، نشبت نزاعات وحروب سياسية ودبلوماسية بين جميع الأطراف وخاصة في العقدين الأخيرين، حيث قامت تركيا بالتفرد في هذا المجال وعبر المساهمة وبالشراكة مع شركات اجنبية ودولية، بتدشين المشاريع المائية الضخمة على نهري دجلة والفرات في اطار مشروع (الغاب)، مما أدى الى التأثير المباشر على دول المجرى والمصب، بحيث تكبدت تلك الدول خسائر باهظة تراوحت بين الخسائر الاقتصادية وتدهور الزراعة والأراضي الزراعية، والتأثير على البيئة ونجوم مشكلات خطيرة مرتبطة بها مثل التصحر والكثبان الرملية، وغيرها من المشكلات الديمغرافية والمجتمعية والبيئية التي أضرت بمصالح البلدين سوريا والعراق، وذلك بسبب انخفاض في كميات مياه النهرين ورداءة نوعيتها[3].

إذا بحسب هذا المشهد من المتوقع ان تستمر تركيا في استراتيجيتها المائية على ما هي عليه الآن وعلى المستوى الحالي في التعامل مع دول أسفل النهرين، والذي نتج عنها علاقات بين الأطراف الثلاثة تعاني من عوامل التجاذب والتنافر، ولا تزال مشكلة إدارة المياه بين تركيا وجارتيها سوريا والعراق قائمة بلا حلول على الرغم من المباحثات والحوارات التي أجريت بينهم خلال السنوات الماضية.

- **مشهد التعاون بين تركيا وسوريا والعراق**

يسعى صانعوا القرار الاستراتيجي في كل دول العالم الى تحقيق جملة من الأهداف والمصالح القومية العليا لبلدانهم بالاعتماد على مجموعة عوامل ومتطلبات داخلية وخارجية، وتركيا واحدة من بين تلك

(1) مريم طهماسبي، آثار السياسة المائية التركية على نهري دجلة والفرات الحدوديتين، مقالة منشورة على موقع (NRT)، على الرابط الالكتروني: www.nrttv.cim/ar

(2) عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، اكراد تركيا وأبعاد مشروع غاب (GAP)– رؤية استشرافية في (القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار)، تحرير د. خليل علي مراد واخرين، مركز الدراسات التركية، الموصل، 1994، ص175.

(3) رعد خالد تغوج، متغير المياه في الاستراتيجية التركية (الصراع على نهري دجلة والفرات)، دراسة منشورة على موقع الحوار المتمدن، على الرابط الالكتروني: www.m.ahewar.org

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الدول التي سعت وما تزال تسعى في استراتيجيتها المائية الى تحقيق اهداف متعددة على المستوى الداخلي والخارجي[1].

وحسب هذا المشهد فإن المسار الذي من المحتمل ان تسلكه تركيا مستقبلا يتمثل في تغيير نسبي في استراتيجية تركيا المائية وتبدل بعض مواقفها، على شكل تسهيلات والقبول المشروط ببعض مطالبات دول اسفل النهرين وصولا الى صيغة من التفاهم المشترك بما يحقق اهداف تركيا، وذلك استنادا الى عدة مؤشرات وأسباب أهمها[2]:

- تفعيل دور المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي المشترك، الذي تأسس بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا، ويتكفل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي المشترك الذي تأسس في العام 2008، بالعمل على العديد من القضايا من بينها التعاون السياسي والاقتصادي والطاقة والمياه والثقافة والتعاون فيما بين تركيا وكل من سوريا والعراق في جميع المجالات من ضمنها مسألة المياه، بهدف تطوير وتكثيف العلاقات مع الدولتين الجارتين.
- الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدان الثلاثة، واخرها كانت زيارة رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم الى العراق في 7 كانون الثاني عام 2017، واكد الطرفان على زيادة التعاون في إدارة مياه نهري دجلة والفرات والمشاريع المائية المشتركة، فضلا عن رغبة تركيا في المشاركة في اعمار سوريا والعراق. وهذا يدل على أن مسألة المياه بين الأطراف المتنازعة قابلة للتفاهم حسب رؤية ومواقف قادة تلك الدول.
- ومن الأسباب التي تساعد على مبدأ التعاون المتوقع ان تشهده استراتيجية تركيا المائية، هي ان التوجه الدولي يسير بشكل سريع نحو تطبيقات التنمية الإقليمية المتكاملة خاصة في مجال تنمية احواض الأنهار، الأمر الذي يجعل الاستراتيجية المقترحة المتوافقة مع الاتجاه السائد عالميا في تنمية احواض الأنهار.
- يؤيد العلماء في مجال البيئة والري والزراعة وخبراء القانون والسياسة، تلك السياسة التعاونية، الأمر الذي يوفر أرضية تأييد واسعة عند طرحها على الصعيد الإقليمي. وعلى العكس ستواجه تركيا الكثير من الضغوطات في حال حاولت حرمان دول اسفل النهرين من كميات المياه المطلوبة.

---

(1) محمد قاسم هادي المفرجي، التوجه الاستراتيجي التركي حيال سوريا بعد 2002، دراسة منشورة في المجلة السياسية والدولية، مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية، العددان (35–36)، السنة التاسعة، حزيران – آب، 2017، ص1301.

(2) كمال عبدالله حسن، استراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد احداث 11 أيلول 2001، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2013، ص250.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- وكذلك فأن مشروعات التنمية التكاملية التي تدور في تعاون إقليمي، هي المدخل الأكثر قبولا للحصول على التمويل الدولي حاليا والذي لن يقوم على تمويل مشروعات فردية، إلا في اطر محدودة غير ذات تأثير على موارد المياه، كما أن مؤسسات التمويل تشترط عند تمويل مشروعات مائية كبيرة حصول دول المشروع على موافقة جيرانها ولا سيما دول المصب.
- كما ان وزارة الموارد المائية العراقية قد أعلنت في شهر حزيران عام 2018 خلال تصريح صحفي من قبل معاون مدير مركز إدارة الموارد المائية في الوزارة، علي حبيب المعموري قائلا: "أن الخزين المائي للعراق انخفض من 27 الى 17 لتر مكعب"، وتابع أن "الأزمة ستنتهي بمجرد امتلاء سد اليسو التركي، مبينا أن المدة التخمينية تتراوح ما بين سنة وسنة ونصف، وكلما تزايدت كميات الامطار في تركيا قلت المدة".

وهكذا يكون بإمكان تركيا كسب صداقة جيرانها وقربهم عن طريق اسلوبها المتوازن والناعم في قضية المياه الذي قد يكون اكثر تأثيرا من الأسلوب الخشن والعدائي في قطع المياه. وعليه فإن احتمال تحقق مشهد التعاون حول مسألة المياه بين الدول الثلاثة المتنازعة (تركيا، سوريا، والعراق) وارد الى حد كبير ومرجح.

- **الخاتمة:**

خلصت الدراسة الى أنه هناك تخوف وتحذيرات من أزمة مياه عالمية مرتقبة مع بداية الألفية الثالثة حسب منظمات عالمية ومؤتمرات ومراكز بحوث ودراسات وتقارير عديد مختصة في هذا المجال. ورغم وجود عددا من الأنهار المهنة في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن عدم التكافؤ في توزيع السكان والمياه بين دول المنطقة وسوء استعمال المياه الناجم عن الهدر وغياب التنظيم في مقابل تزايد الحاجة الى المياه بفعل النمو السكاني وحركة التمدين، تعد من أسباب الأزمات المائية القائمة والمحتملة مستقبلا في المنطقة. وأن تركيا استنادا الى موقعها الجغرافي المسيطر على حوضي دجة والفرات، وإدراك مسبق لأهمية المياه الوفيرة على أراضيها، قد اتبعت استراتيجية مائية تتضن أهدافا ذات طبيعة مركبة على المستويين الداخلي والخارجي، ملحقا أضرارا فادحة على الوضع المائي في كل من العراق وسوريا، وأثرت في الغالب سلبا على العلاقات فيما بين الأطراف الثلاثة.

وتوصلت الدراسة الى الاستنتاجات التالية:

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

1. ان السبب الرئيسي في تفاقم ازمة المياه بين (تركيا وسوريا والعراق) يعود الى سياسة تركيا المائية التي تعتبر نهري دجلة والفرات نهران وطنيان، ولها الحق في التصرف بمياهها داخل أراضيها وفقا لمصالحها الوطنية.

2. حققت تركيا من خلال استراتيجيتها المائية عدد من الأهداف على المستوى الداخلي، تمثلت في زيادة دخل الفرد، وزيادة النمو الاقتصادي.

3. الاستراتيجية المائية التركية لها اهداف سياسية وأمنية واقتصادية على المستوى الإقليمي، وخصوصا في سوريا والعراق.

4. معالجة ازمة المياه تتطلب التوصل الى اتفاق شامل بين الأطراف الثلاثة، لغرض إيجاد حلول لجميع الملفات العالقة.

references:

(1) Haitham Al-Kilani, The issue of the Tigris and Euphrates rivers between Turkey, Syria and Iraq, Proceedings of the Third Annual Conference, Arab Waters and the Challenges of the Twenty-First Century, Center for Future Studies, Assiut University, Egypt, 1998.

(2) Ahmed Al-Rashidi and others, Water Problems in the Arab World, Center for Arab Research and Studies, Cairo, 1994.

(3) Qabas Natiq Muhammad, Turkey and the Water War, Political Science Journal, No. 10, Fourth Year, University of Baghdad, 1993.

(4) Majid Dawoud, The Water Issue and Relations with Neighborhoods, International Information, Issue 5, Damascus, 1998.

(5) Ali Ghaleb Abdel Khaleq, The Euphrates River, Current and Future Projects in the Upstream Countries and Their Impact on the Water Supply in Iraq, Arab Researcher Magazine, Issue 4, London, 1990.

(6) Afif Al-Rawi, The Water Problem in Turkey, Higher Institute of National and Socialist Studies, Al-Mustansiriya University, Second Seminar, Turkey's Present and Future, printed in RONEO, Baghdad.

(7) Khalil Ibrahim Al-Nasiri, Contemporary Developments in Arab-Turkish Relations, Arab Encyclopedia House, Baghdad, 1990.

(8) Sabih Bashir Azab Jabr Al-Shammari, The impact of the European change on Turkey's foreign policy towards the Arab world for the period 1954-2002, Master's thesis, Higher Institute of Political and International Studies, Al-Mustansiriya University, 2003.

(9) Hamed Sultan, International Rivers in the Arab World, Egyptian Journal of International Law, No. 22, Cairo, 1966.

(10) Magdy Sobhi, The Water Problem in the Region and Multilateral Negotiations, Center for Political and Strategic Studies, Strategic Studies, Issue 7, Cairo, 1992.

(11) Muhammad Jawad Ali Al-Mubarak, The impact of water on relations between countries, doctoral thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 1994.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

(12) Ezzedine Al-Khairo, The Euphrates under the Rules of International Law, Hebron Printing House, Cairo, 1975.

(13) Wafiq Hussein Al-Khashab, The International Framework for Water Resources in Iraq, Al-Ustad Magazine, Issue 15, Volume 15, College of Education, University of Baghdad, 1967-1968.

(14) Ramzi Salama, The Water Problem in the Arab World - Possibilities for Conflict and Settlement, Mansha'at Al Maaref, Cairo, 2001.

(15) Intisar Mohieddin Muhammad Daoud, The Role of Water in the Arab-Turkish Conflict, Master's Thesis in International Relations, University of Khartoum, Faculty of Social Economic Studies, Political Science Division, 2005.

(16) Fathi Ali Hussein, Water and the Cards of the Political Game in the Middle East, Madbouly Library, Cairo, 2002.

(17) Alyan Mahmoud Alian, Arab Waters from the Nile to the Euphrates, Surrounding Challenges and Danger, Center for Arab Unity Studies, Arab Future.

(18) Ali Ihsan Bagish, The Problem of Water and its Effects on Turkish-Arab Relations, Beirut, a research paper presented at the symposium (Arab-Turkish Relations, a Future Dialogue). The symposium was organized by the Center for Arab Unity Studies, 1995.

(19) Sabriyah Ahmad Lafi, Turkish Water Policy, Institute of Asian and African Studies, Turkish Studies Series No. (15), Baghdad, 1984.

(20) Dalia Ismail Muhammad, Water and International Relations, Arab Printing and Publishing, Madbouly Library, Cairo, 2006.

(21) Salman Shamran Al-Issawi, The Mesopotamian Water Crisis: Between the Ambitions of Geographical Neighborhood and International Law, Zain Legal Publications, Beirut, 2016.

(22) Naji Ali Haraj, Water in Arab-Turkish Relations, a group of authors, presented by (Mohamed Nour El-Din): Arabs and Turkey: Challenges of the Present and Bets of the Future, Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut, 2012.

(23) Suleiman Abdullah Ismail, the water policy of the Tigris and Euphrates basin countries and its implications for the Kurdish issue, Kurdistan Center for Strategic Studies, Sulaymaniyah, 2004.

(24) Farah Abdel Karim Muhammad, The Water Conflict between Iraq and Turkey (2003 - 2014), Master's Thesis, Middle East University, 2014.

(25) Alaa Lafta Musa, The Waters of the Tigris and Euphrates between Iraq and Turkey, a research paper presented to the symposium of the Iraqi Center for Strategic Studies on: (The future of Turkish-Iraqi relations in light of the victory of the Turkish Justice and Development Party), 2011.

(26) Philip Robins, Turkey and the Middle East, translated by: Mikhail Najm Khoury, Dar Cordoba, Cairo, 1993.

(27) Fouad Qasim Al-Amir, The Water Budget in Iraq and the World Water Crisis, Dar Al-Ghad, Baghdad, 2010.

(28) Ahmed Nour Al-Nuaimi, Iraqi-Turkish relations, reality and future, Zahedan Publishing House, Jordan, 2010.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

(29) Hassan Abdel Majeed Hamid, the Turkish Ilisu Dam and its impact on the water supply of the Tigris River in Iraq, Diyala Magazine, Issue 68, 2015, p. 69.

(30) Omar Kamel Hassan, The Middle Eastern System and its Impact on Arab Water Security, Dar Arslan for Printing, Publishing and Distribution, Syria, 2008.

(31) Maryam Tahmasbi, The Effects of Turkish Water Policy on the Tigris and Euphrates Border Rivers, an article published on the NRT website, at the electronic link: www.nrttv.cim/ar

(32) Abdul Jabbar Abdul Mustafa Al Nuaimi, Turkey's Kurds and the dimensions of the GAP Project - a forward-looking vision in (the Kurdish issue in Turkey and its impact on neighboring countries), edited by Dr. Khalil Ali Murad and others, Center for Turkish Studies, Mosul, 1994.

(33) Raad Khaled Taghouj, The Water Variable in the Turkish Strategy (The Conflict over the Tigris and Euphrates Rivers), a study published on the Al-Hiwar Al-Mutamaddin website, at the electronic link: www.m.ahewar.org

(**34)** Muhammad Qasim Hadi Al-Mufarji, The Turkish strategic approach towards Syria after 2002, a study published in the Political and International Journal, a peer-reviewed quarterly scientific journal issued by the College of Political Science - Al-Mustansiriya University, issues (35-36), ninth year, June - August, 2017 .

(35) Kamal Abdullah Hassan, Turkey's strategy in the Middle East after the events of September 11, 2001, Kurdistan Center for Strategic Studies, Sulaymaniyah, 2013.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/